

عك

اذ ابي يمينا بالطلاق وكان طلاقاً في الجاهلية فعبر الشرع  
 حكمه وخصه بقوله هو حلف زوج يبيع طلاقاً بالله او  
 صفة له مما ياتي في الايمان او بما الحق يدك مما ياتي **ليمتنع**  
**من وطئها** اي الزوجة ولو رجعية وشحيرة لا حتماً له  
 الشفا ولا تضرب المدة الا بعد الشفا وتحرمة لاحتمال  
 التحلل بحضرة وغيره كما قاله الزركشي وقاس ما سرعته  
 في الاولي ان لا تضرب المدة الا بعد التحلل والتكفير  
 وصغيرة بشرطها الا في سوا قال في الفرج ام اطلق  
 وسوا اقيد بالوطي الحلال ام سكت عن ذلك **مطلقاً**  
 بان لم يقيد بمدة وكذا ان قال ابد او حتى اموت انا  
 او زيد او يموتى ولا يرد ذلك على المص لا انه لا يستعاده  
 نزل منزلة الزايد على الاربعه ولو قال لا اطلق قال  
 اردت شهراً مثلاً من **او فوق اربعة اشهر** ولو لم تحظ  
 لقوله تعالى للذين يولون من نساءهم الاية وانما عدى  
 فيها بمن وهو انما يقدي بعلي لانه ضمن معنى العدة كانه  
 قيل يولون مبعدين انفسهم من نساءهم وقيل من السبيبة  
 اي يخلصون بسبب نساءهم وقيل بمعنى في علي حذف  
 مضاف فيما اي علي ترك وطئ او في ترك وطئ وقيل  
 من زايدة والتقدير يولون اي يعتزلون نساءهم او ان  
 الي يتعدى بعلي ومن ثم قال ابو البقاء نقل عن غيره انه  
 يقال الي من امراته وعلي امراته وفايدة كونه مولياً  
 في زيادة المخطبة مع تعدد الطلب فيها الاحلال الا لا  
 يحضرها **اي** ثم المولى باذائها واياها من الوطي تلك  
 المدة تخرج بالزوج حلف اجنبي قيمين محضه كما ياتي  
 ويبيع طلاقاً الشامل للسراير والمرضى بشرطه الا في

على الوطي

وسيد

والعبد